وجوب التقديم والتأخير في سجع المقامات «دراسة نحوية من خلال مقامات الهمذاني»

عبدالمحسن أحمد الطبطبائي

مدرس ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب ، جامعة الكويت

الملخص

يتناول هذا البحث وجوب التقديم والتأخير في السجع الكائن في المقامات العربية ، ويبين مدى قدرة الكاتب في صياغة الجمل التي يكون بينها السجع .

ويهدف البحث إلى تبيان فنون العربية وإيضاح سر جمال اللغة وحسنها ، ويهدف البحث أيضاً إلى إبراز أن التقديم والتأخير الذي يكون واجباً هو ضرورة فرضته اللغة على المتكلمين بها ، لكنه على الرغم من ذلك لم يفرض على أصحاب المقامات في أسجوعاتهم ، إنما أتوا به لأنهم أرادوه وفضلوه في وضع جملهم لغرض ما .

وقد جاء البحث بمقدمة وتمهيد ، ثم ثلاث نقاط رئيسية ، هي :

1 ـ وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية : وفيه عرض لمواضيع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً في سجع المقامات .

2 ـ وجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ : وفيه عرض لمواضع تقديم خبر (كان) وخبر (إنَّ) على اسميهما وجوباً في سجع المقامات .

3 ـ وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية ، وفيه بعض مواضع تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً في سجع المقامات .

وفي النهاية ، جاءت الخاتمة ، وفيها نتائج البحث ، ثم الهوامش وفيها مراجع الدراسة . وقد اقتصرت هذه الدراسة على استخلاص الأمثلة من مقامات الهمذاني ، فكانت هذه المقامات نموذجاً للتطبيق .

المقدمة

موضوع هذا البحث يتناول التقديم والتأخير الواجب في سجع المقامات ، ويبين كذلك مدى قدرة الكاتب في صياغة الأسجوعة ، وتمكنه من تركيب الجملة بطريقة يتم فيها تحقيق السجع .

وتظهر أهمية دراسة الموضوع في أن التقديم والتأخير في المقامات لم يكن إلا على نسق النحو وقواعده ، فلم يخرج عنه بشيء خاص ، ولم يتميز عن غيره .

وتظهر أهمية دراسة الموضوع أيضاً في معرفة فنون العربية ، ومنها التقديم والتأخير سواء الواجب منها والجائز ، وأن ذلك هو من أسرار جمال اللغة وحسنها .

وتظهر أهمية دراسة الموضوع كذلك في الكشف عن العلاقة القائمة بين علوم العربية جميعاً ، من نحو ، ودلالة ، وبلاغة . . . إلخ .

كما تتجلى دراسة هذا الموضوع في معرفة دقائق اللغة وتبيان قوتها ، وذلك من خلال تعدد صور التركيب النحوي فيها .

وقد جاءت الدراسة في هذا البحث في الآتي :

- مقدمة تبين موضوعه وأهميته .
- تمهيد يوضح معاني مفرداته .
- مفردات البحث و وتشمل دراسة السجع في المقامات من حيث :

1 - وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية . وفيه تقديم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة ، وتقديم الخبر إذا كان اسم استفهام ، وتقديم الخبر على المبتدأ المحصور .

2 - وجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ : وفيه تقديم خبر (كان) على اسمها وجوباً ، وتقديم خبر (إن) على اسمها وجوباً في سجع المقامات .

3 - وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية : وفيه تقديم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل على الفاعل وجوباً ، وتقديم المفعول به على الفاعل المصحصور وجوباً .

وفي نهاية البحث جئت بالخاتمة التي عرضت فيها ما توصلت إليه من نتائج .

تمهيد

تتناول هذه الدراسة التقديم والتأخير الواجب في سجع المقامات .

ومعنى هذا أن مناط البحث هو التقديم والتأخير الذي تفرضه اللغة على سبيل الوجوب لا الجواز . ثم إن تناول هذا النوع من التقديم والتأخير في هذا البحث مقتصر على أسجوعات المقامات .

وأقصد بالتقديم والتأخير هنا : تقديم ما حقه التأخير ، وتأخير ما حقه التقديم ، وذلك على سبيل الوجوب ، كتقديم الخبر على المبتدأ وجوباً ، كما في قولك : (في الدار رجلٌ) ، أو تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً ، كما في قولك : (عمروٌ أكرَمَهُ زيدٌ) .

ولما كان هذا البحث لا يعنى بدراسة مفصلة للسجع والسجعة والأسجوعة والقرينة والمقامة . . إلخ ، لكون هذه المصطلحات خارجة عن إطار الدرس النحوي ، فإني لا أجد بُدّاً من تبيان معانيها بصورة سريعة ، بما يخدم موضوع البحث .

فالسجع : هو «موالاة الكلام على روي واحد»[1] ، وهو أن يؤتى به على قافية من قوافي الشعر من غير وزن[2] ، والسجعة : هي القطعة ، أو الفقرة المسَجَّعة[3] ، والأخرى التي توائمها قرينة ، لأنها تقترن بسابقتها ، «وربما كان من الأفضل أن تميز الأسجوعة من السجعة ، فتطلق (السَّجعة) على الفقرة الواحدة . . . وتطلق الأسجوعة على بضع سجعات ، يجمعها موضوع واحد ، أو مقام واحد ، كما تطلق الأرجوزة على قطعة من الرجز ، والأرجوزة - كما تعلم - بضعة أبيات»[4] .

أما المقامة ، فهي خطبة من منظوم ومنثور[5] ، شبيهة بالقصة ، ذات نظام سجعي خاص ، لها بطل وراو ثابتان ، تشتمل على عظة أو ملحة ، كان الأدباء يظهرون فيها براعتهم في اللغة ، وتمكنهم منها[6] .

والسؤال الذي جعلته مصدر تفكير في كتابة هذا البحث هو : هل كان التقديم والتأخير الواجب في سجع المقامات فَنّاً برع فيه أصحابها لإقامة السجع ، أو هو ضرورة فرضته اللغة عليهم؟

لا أجد خلافاً أن التقديم والتأخير الجائز في سجع المقامات هو فن من فنون أصحاب المقامات ؛ لأن ذلك لم يفرض عليهم فَرْضاً ، بل أتوا به طوعاً ، فقدموا وأخروا ، وكان يمكنهم ألا يفعلوا ذلك ، لكن تقديمهم وتأخيرهم فيه كان رعاية للسجع .

فتقديم الهمذاني مثلاً للخبر في قوله : «واللهُ المستعان ، وعليه التكلان»[7] ، كان رعاية للسجع ؛ لأن اللغة تبيح له التقديم وعدمه ، فلم آثر التقديم[8]؟

أما التقديم والتأخير الواجب ، فلا شك أنه ضرورة فرضته اللغة على المتكلمين بها ، لكن هذا لا يعني أن وجود مثل ذلك في سجع المقامات كان مفروضاً على أصحابها فرضاً ، بل إنهم أتوا به لإقامة السجع ، مثله مثل الجائز ، لأنهم لم يرغموا إرغاماً على الإتيان بهذه الجمل أصلاً ، وكان بمقدورهم استبدال هذه الجملة بجمل أخرى لا تفرض اللغة فيها وجهاً بعينه .

نعم كان تركيب الجمل بهذا الشكل واجباً عليهم ، لكن الجمل بأسرها لم تكن واجبة عليهم ، بل أرادوها هكذا ، فوضعوها في أسجوعاتهم[9] .

فعندما يقدم الهمذاني ما حقه التأخير وجوباً في قوله :

«وإنَّ بعد المعاشِ معاداً ، فأعدّوا له زاداً»[10]

فإنه قد أرادها هكذا ، وبمقدوره أن يستبدل بهذه الأسجوعة أسجوعة

أخرى يكون فيها التقديم والتأخير جائزاً ، أو قد لا يقدم شيئاً ولا يؤخر ، مع بقاء السجع .

فلذلك أقول : إن التقديم والتأخير - وإن كان واجباً - هو من فنون أصحاب المقامات في أسجوعاتهم .

وكيف لا يكون فَنّاً من الفنون؟ وقد عرف عن العرب أن إبداعهم في استخدام اللغة يكمن في خروجهم عن الأصل فيها ، ولا شك أن التقديم والتأخير ضرب من ذلك ، وإن كان واجباً .

قال عبدالقاهر الجرجاني : «ولا تزالُ ترى شعراً يروقك مسمعه ، ويلطف لديك موقعه ، ثم تنظر فتجد أن سبب أن راقك ولطف عندك أن قُدِّمَ فيه شيء وحول اللفظ من مكان إلى مكان»[11] .

ويبدو من كلام عبدالقاهر عدم التفريق بين ما كان جائز التقديم وبين الآخر الواجب ، فكل فيه لطف وجمال ، لأن ما كان واجب التقديم أيضاً ، فيه تحويل للفظ عن مكان إلى مكان ، ولم يجر على الأصل في اللغة .

وأستطيع القول : إن الكاتب في المقامات قد قَدَّمَ وأخَّر من أجل السجع في الجائز من ذلك ، ولكنه لم يقدم ويؤخر في الواجب منها ، لأن تقديم ذلك وتأخيره واجب عليه ، إنما جاءت رعايته للسجع بمجرد وضعه في هذا الموضع .

وقد جعلت مقامات الهمذاني نموذجاً للتطبيق في هذه الدراسة ، وذلك لأسباب عدة : أولها أن الهمذاني هو الأسبق - على خلاف [12]- في تأليف المقامات . والثاني : جودة سبكه وقوة إنشائه لمقاماته ، حتى أعجز من قَلَّدوه من بعده . والثالث : أنه أول من أعطى المقامة معناها الاصطلاحي بين الأدباء ، إذ عبر بها عن مقاماته المعروفة»[13] ، قال الدكتور محمد غنيمي هلال : «وأول من اخترع المقامات ، وأعطاها هذا الاسم في العربية ، هو بديع الزمان الهمذاني»[14] .

وفي هذه الدراسة سأذكر مواضع التقديم والتأخير الواجب في سجع

المقامات ، حاصراً ذلك على مقامات الهمذاني . وسيأتي تفصيل ذكرها في الصفحات القادمة .

وبهذا التمهيد أكون قد بينت - فيما أرجو - فكرة البحث في كون التقديم والتأخير الواجب فَنّاً من فنون العربية التي يستخدمها أصحاب المقامات في صياغة أسجوعاتهم ، كما بينت بشيء من الاختصار معاني بعض المصطلحات الأدبية بما يتناسب مع موضوع البحث .

أولاً ـ وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

يكمن التقديم والتأخير الواجب في الجملة الاسمية ، في تقديم الخبر على المبتدأ ، ويجب ذلك في أربعة مواضع ذكرها ابن مالك وابن الحاجب[15] ، كما أورد السيوطي عشرة مواضع منها في همع الهوامع[16] . وليس ثمة مجال لذكرها هنا ، وسأكتفي بالمواضع التي استخلصت منها بعض الأمثلة من مقامات الهمذاني .

1 ـ تقديم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة في سجع المقامات

وهذا النوع يكون فيه المتبدأ نكرة محضة ، ويكون فيه الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، نحو (عندك رجل) ، و(في الدار امرأة) فيجب تقديم الخبر هنا ، فلا يصلح القول : (رجل عندك) ، ولا (امرأة في الدار) ، وأجمع النحاة على منع ذلك ، وفي هذا يقول ابن مالك :

ونحو عندي درهمٌ ، ولي وَطَرْ مُلْتَزَمْ فيه تَقَدُّمُ الخَبَرْ[17]

والعلة في وجوب تقدم الظرف أو الجار والمجرور على المبتدأ النكرة المحضة خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال الظرف خبراً ، فلو قل وقوع الظرف خبراً عن النكرة ، لاغتفر ذلك اللبس القليل ، كما في قوله تعالى : ﴿**وجوهٌ يومئذ ناضرة**﴾[18] ، وقوله : ﴿**ووجوه يومئذ باسرة**﴾[19] .

وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدأ لا يرفع اللبس ولا يعينه ؛ إذ لو قلت

في (رجلٌ قائمٌ) : (قائمٌ رجلٌ) ، احتمل كون (رجل) خبراً عن (قائم) ، أو بدلاً منه ، وأما الظرف ، فإنه إذا تقدم ، تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظاً أو محلاً ، وهذا مذهب سيبويه[20] .

وذكر السيوطي أنه يمنع تأخير الخبر ويجب تقديمه لأسباب : منها : أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو : (ثَمَّ زيدٌ) ، (وهنا عمرُو) ، ومنها أن يكون تقديم الخبر مصححاً للابتداء بالنكرة ، وهو الظرف والمجرور ، ومنها أيضاً : أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ، ولا يفهم بالتأخير نحو (لله درُّك) ، فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه التقديم ، ومنه (سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أم قعدت) ، على أن المعنى : (سواءٌ عليَّ القيامُ وعدمُه) ، فمدخول الهمزة مبتدأ ، و(سواء) خبره قدم وجوباً ، لأنه لو تأخر لتوهم السامع أن المتكلم مستفهم حقيقة .

ومن الأسباب التي ذكرها السيوطي أيضاً : أن يكون الخبر مسنداً - دون أما - إلى (أنَّ) المفتوحة المشددة ، وصلتها نحو : ﴿**وآية لهم أنا حملنا**﴾[21] ، إذ لو أخر الخبر ، لالتبس بالمكسورة[22] .

وابن جني يرى في تقديم المبتدأ وتأخير الخبر في هذا النوع من وجوب تقدم الخبر على المبتدأ قبحاً ، حيث يقول : «قولهم (لك مال) ، و(عليك دين) ، فالمال والدين هما مبتدأ وما قبلهما خبر عنهما ، إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز ، لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب»[23] .

ويذكر أيضاً أن في ذلك جفاء للفظ ، ويجب تقديم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة ليسهل على العرب الكلام به ، فيقول : «فلما جفا ذلك في اللفظ أخروا المبتدأ وقدموا الخبر ، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحاً لما فسد عندهم»[24] .

وقد ورد في مقامات الهمذاني الكثير من الامثلة على تقدم الخبر على المبتدأ النكرة المحضة وجوباً ، وذلك رعاية للسجع في عبارات تلك المقامات .

فالهمذاني يؤثر السجع في كتابته فيأتي ببعض الجمل التي يتقدم فيها الخبر ليقيم السجع . ففي المقامة الفزارية يقول :

«ودون اسمى لثامٌ ، لا تميطُهُ الأعلامُ»[25] .

وفي هذا المثال يتضح تقديم الظرف والمضاف إليه (دون اسمى) وهو الخبر ، على المبتدأ (لثام) . والمبتدأ هنا نكرة محضة لا يجوز تقديمهما على خبرها بل هو واجب التأخير ، وقد تبين سبب ذلك فيما سبق .

ولما كان تقدم الخبر هنا واجباً على المبتدأ ، فإن الهمذاني استغل ذلك الوجوب ، وأتى بهذه الجملة لكي يقيم السجع .

ومن الأمثلة أيضاً قول الهمذاني :

«استَقْبَلَنَا رجلٌ في طِمرَيْنِ ، في يُمناهُ عُكّازَةٌ ، وعلى كتفيه جنازةٌ»[26] .

هنا تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (في يمناه) على المبتدأ النكرة ، المحضة (عكازة) وجوباً ، والجملة الاسمية (في يمناه عكازة) في محل رفع صفة له (رجل) ، وليس وقوعها جملة صفة مسوغاً لتقديم المبتدأ النكرة المحضة ، كما هو الحال في وقوع الجملة الاسمية حالاً ؛ كقول الشاعر :

سَرَينا ونجمٌ قد أضاءَ فمذ بدا مُحَيّاك أخفى ضوؤُه كلَّ شارِقِ[27]

وكقول الآخر :

تَرَكْتُ ضأني تودُّ الذئبَ راعيَها وأنها لا تراني آخرَ الأبدِ

الذئبُ يطرُقُها في الدهرِ واحدةً وكلَّ يومٍ تراني مُديَةٌ بِيَدي[28]

ففي البيت الأول (سرينا ونجمٌ قد أضاء) ، جاز تقديم المبتدأ النكرة المحضة وهو (نجم) لوقوعه بعد واو الحال[29] .

وفي البيتين الأخيرين جاز أيضاً تقديم المبتدأ النكرة المحضة (مدية) على الخبر وهو الجار والمجرور (بيدي) ، لوقوعه في صدر جملة الحال مع عدم وجود

(واو) الحال ، فسواء أكانت النكرة مسبوقة بواو الحال أم لم تكن مسبوقة به فإنه يجوز تقدمها ، لكونها مبتدأ على خبرها ؛ لأن التسويغ هو على وقوع النكرة في صدر الجملة الحالية ، ولا يشترط سبقها بواو الحال[30] .

هذا بالنسبة لجملة الحال ، أما جملة الصفة الاسمية فليست مسوغاً على ابتداء النكرة المحضة إذا كانت في صدرها ، وتقديمها على الخبر ، كما هو الحال في مثال الهمذاني السابق ، فلا يصح أن يتقدم المبتدأ النكرة المحضة على الخبر في مثاله هكذا : (استقبلنا رجل عكازة في يمناه) ، ولو كان (رجل) معرفة ، لأصبح جائزاً للمبتدأ النكرة التقديم حيث يكون واقعاً في صدر جملة الحال فتقول : (استقبلنا الرجل عكازة في يمناه) .

ومن الأمثلة المشابهة ما جاء في المقامة الفزارية نفسها حيث يقول :

«فقلت شحاذٌ وربِّ الكعبةِ أخاذٌ ، له في الصنعةِ نفاذٌ ، بل هو فيها أستاذٌ»[31] .

في هذا المثال تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (له) على المبتدأ النكرة المحضة وهو (نفاذ) ، وذلك على سبيل الوجوب .

من الأمثلة أيضاً قول الهمذاني :

«**فَمِنْ حالكٍ بإزائه ناصعٌ ، ومِنْ قانٍ تلقاءَهُ فاقعٌ**»[32] .

هنا تقدم الخبر في الجملة الأولى وهو الجار والمجرور (بإزائه) على المبتدأ النكرة المحضة (فاقع) .

وقد وقعت الجملتان الاسميتان (بإزائه ناصع) ، و(تلقاءه فاقع) في محل جر نعت ، كل على حدة .

ولا يجوز في جملة الصفة - كما ذكرت - أن يتقدم المبتدأ النكرة المحضة على خبره كما هو في جملة الحال[33] .

فلا يجوز أن يقول : (فمن حالك ناصع بإزائه ، ومن فانٍ فاقع تلقاءه)

وهو ليس نعتاً سببياً كأن تقول (هذا رجل جميل أخوه) ، وكما قال عز وجل : ﴿**ربنا أخرجنا من هذه القرية الظالم أهلها**﴾[34] ؛ لأن الصفة في مثال الهمذاني وهي جملة (بإزائه ناصع) وجملة (تلقاءه فاقع) ليستا من سبب الموصوف[35] .

ومن الأمثلة أيضاً قول الهمذاني :

«**فقال الإسكندريُّ : لنا في هذا السوادِ نخلةٌ ، وفي هذا القطيعِ سَخلةٌ**»[36] .

هنا تقدم الخبر (لنا) على المبتدأ في الجملة الأولى (نخلة) ، وفي الجملة الثانية (سخلة) .

ومن الأمثلة أيضاً قوله : «**فلكلٍّ علقٍ يومٌ ، ولكلٍّ آلةٍ قومٌ**»[37] .

هنا تقدم الخبر ، وهو الجار والمجرور (لكل **علق**) على المبتدأ النكرة المحضة (يوم) ، وتقدم أيضاً في الجملة الثانية الخبر (لكل آلة) على المبتدأ النكرة المحضة (قوم) .

ومن الأمثلة كذلك قوله :

«**دَخَلَ هذا الفتى دارَنا فأخذَ فَنَجَ سُنار ، برأسه دُوار ، بِوسَطه زُنّار ، وَفَلَكٌ دَوّار**»[38] .

وهنا جاء التقديم والتأخير في الجملة الاسمية الواقعة صفة لـ (فَنَج سُنّار) ، وهي (برأسه دوار) ، وجاء أيضاً في الجملة الاسمية الواقعة صفة (دوار) وهي (بوسطه زنار) ، وقد تقدم في الجملة الأولى الخبر (برأسه) على المبتدأ (دوار) ، وتقدم في الثانية (بوسطه) على (زنار) على سبيل الوجوب .

وقال الهمذاني أيضاً في مثال آخر :

«**فلكل بضاعةٍ وقتٌ ، ولكلٍّ صناعةٍ سَمْت**»[39] .

هنا يأتي المبتدأ النكرة المحضة مؤخراً وهو (وقت) في الجملة الأولى ، و(سمت) في الجملة الثانية ، والخبر في الجملتين شبه جملة مقدم على المبتدأ ، وهو في الأولى (لكل بضاعة) ، وفي الثانية (لكل صناعة) .

2 ـ تقديم الخبر على المبتدأ المحصور في سجع المقامات[40]

يتقدم الخبر ويتأخر المبتدأ إذا كان محصوراً ، وذلك على سبيل الوجوب ، نحو : (إنما في الدار زيدٌ) و(ما في الدار إلا زيدٌ) ، وفي ذلك يقول ابن مالك :

وَخَبَرُ المحصورِ قَدِّمْ أَبَدا كما لنا إلا اتباعُ أحمدَا[41]

ومثل عليه بقوله : (ما لنا إلا اتباعُ أحمدَ) ، والخبر هنا (لنا) والمبتدأ (اتباع) وجب تأخيره لأنه محصور[42] .

ويجب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ من هذا النوع ؛ «لأنك إن قدمته من دون (إلا) انعكس الحصر ، وإن قدمته مع (إلا) لم يجز ، لتقديم أداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ ، ولا يجوز ذلك»[43] .

وقد أورد الهمذاني في مقاماته عدة أسجوعات تقدم فيها الخبر على المبتدأ المحصور وجوباً ، فمن ذلك قوله :

«**مالي إلا كآبةُ الأسفارِ ، ومعاقَرَةُ السِّفارِ**»[44] .

هنا تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (لي) على المبتدأ المحصور بالنفي (ما) والاستثناء (إلا) ، وهو (كآبة) .

ومن أمثلة الهمذاني أيضاً قوله :

«**فوالله ما علمتُ أي الرجلين أوثر؟! وما منهما إلا بديع الكلام ، عجيبُ المقامِ ، أَلَدُّ الخِصامِ**»[45] .

وهنا أيضاً تقدم الخبر وهو الجار والمجرور (منهما) على المبتدأ المحصور بالنفي (ما) والاستثناء (إلا) وهو (بديع) .

ثانياً ـ وجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ

أقصد بالنواسخ هنا : النواسخ الفعلية ، وأخص بالذكر (كان) وأخواتها ، والنواسخ الحرفية وهي (إنَّ) وأخواتها .

وفيما يلي تفصيل ذلك .

1 ـ تقديم خبر (كان) على اسمها وجوباً في سجع المقامات .

تسمى (كان) وأخواتها نواسخ الابتداء ، ومن نواسخ الابتداء أيضاً (إنَّ) وأخواتها ، وأفعال المقاربة ، وظن وأخواتها ، و(ما) وأخواتها ، و(لا) التي لنفي الجنس .

أما (كان) وأخواتها ، فكلها أفعال اتفاقاً ، إلا (ليس) ، فقد ذهب الجمهور إلى أنها فعل ، وذهب أبو علي الفارسي[46] ، وأبو بكر بن شقير[47] في أحد قوليهما إلى أنها حرف[48] .

وهذه الأفعال ترفع المبتدأ ، ويسمى اسمها ، وتنصب الخبر ، ويسمى خبراً لها[49] . وقد ورد في المقامات عدة أمثلة على تقديم خبر هذه الأفعال على اسمها .

فمن أمثلة الهمذاني قوله في المقامة البغدادية :

«**وليس معي عقدٌ ، على نقد**»[50]

فهنا جاءت (ليس) فغيرت من بنية الجملة الاسمية ، حيث رفعت المبتدأ وهو (عقد) وجعلت الخبر المقدم وهو الظرف (معي) في محل نصب اسمها على خلاف بين النحاة .

ففي هذا المثال تقدم خبر (ليس) وهو الظرف على اسمها ، وهو (عقد) ، وذلك على سبيل الوجوب .

ومن الأمثلة على تقديم خبر (كان) على اسمها وجوباً عند الهمذاني قوله :

«**وسيكونُ له نفعٌ ظاهرٌ ، وربحٌ وافرٌ**»[50] .

وهنا تقدم خبر (يكون) وهو الجار والمجرور (له) على اسمها وهو (نفع) .

وقد جاء الهمذاني بجملة قدم فيها خبر (ليس) على اسمها المحصور وجوباً ، وذلك في قوله : «**ليس فينا إلا أمردُ بكرُ الآمالِ ، أو مُخْتطّ حَسَنُ الإقبالِ**»[52] .

هنا (ليس) الفعل الناسخ ، واسمه (أمرد) ، وهو مؤخر وجوباً ، وخبره الجار والمجرور (فينا) .

2 ـ تقديم خبر (إنّ) على اسمها وجوباً في سجع المقامات

أخوات (إنّ) ستة عند ابن مالك وابن عقيل[53] ، وقد عدها سيبويه سبعة [54] ، فهو يرى أن (عسى) قد تكون حرفاً دالاً على الترجي مثل (لعل) ، وأنها على مذهبه تكون عاملة عمل (إنّ) .

قال سيبويه : «وأما قولهم (عساك) فالكاف منصوبة . قال الراجز وهو رؤبة :

«**يا أبتا علّك أو عساكا**»[55]

والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك ، كانت علامتك (في) . قال عمران بن حطان :

ولي نفسٌ أقولُ لها إذا ما تنازِعُني لعلّي أو عساني[56]

فلو كانت الكاف مجرورة ، لقال : (عساي) ، ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع»[57] .

وأخوات (إنّ) غير (عسى) هي : (أنّ) و(ليت) و(لكنّ) و(لعلّ) و(كأنّ) ، وقد جمعها ابن مالك بقوله :

لإنَّ ، أنَّ ، ليتَ ، لكنَّ ، لَعَلّ كأنَّ - عكسُ ما لكانَ مِنْ عَمَلْ[58]

وهي تدخل على الجملة الاسمية فتنصب المبتدأ ويسمى اسماً لها ، وترفع الخبر ويسمى خبراً لها .

وقد يتقدم خبرها على اسمها في مواضع متنوعة ، ويفيد هذا التقديم

أحياناً إقامة السجع في المقامات .

فمن آثار السجع في مقامات الهمذاني أنه جعله يقدم خبر (إنّ) على اسمها في قوله :

«**إنَّ بعدَ الحَدَثِ جَدَثاً ، وإنَّكم لم تُخلقوا عَبَثاً**»[59]

هنا تقدم الظرف (بعد الحدث) على اسم (إنّ) المنصوب وهو (جدثا) ، وذلك موافق للسجع المطلوب في هذه العبارة .

ومن ذلك أيضاً :

«**وإنَّ بعدَ المعاشِ مَعاداً ، فأعدّوا له زاداً**»[60]

هنا تقدم الظرف (بعد المعاش) على اسم (إنّ) المنصوب وهو (معاداً) بما يلائم إقامة السجع .

ومن الأمثلة كذلك قول الهمذاني : «وعلمتُ أنَّ مع الإيقاعِ لحناً ، ولم أبعُدْ لأنالَ مِنَ السماعِ حظاً ، أو أسمعَ مِنَ الفصيحِ لفظاً»[61]

وذلك مثل إعراب قوله تعالى : ﴿**فإنَّ مَعَ العُسْرِ يُسراً**﴾[62] ، فـ (مع العسر) ظرف في محل رفع خبر مقدم للحرف الناسخ ، و(يسراً) اسم مؤخراً له[63] .

ففي مثال الهمذاني تأخر اسم (أنَّ) وهو (لحناً) ، وتقدم الظرف (مع الإيقاع) بما يلائم السجع . والملاحظ هنا أن السجع لم يكن تاماً ، حيثُ إنَّ (لحناً) لا توافق (لفظاً) و(حظاً) ، ولكن المجرى واحد . ويحتمل أن يكون (لحناً) هنا (لحظاً) حصل فيها تصحيف ، أي : (علمتُ أنَّ مع الإيقاع متعةً في النظر إلى الجميلات) ، ويكون الحظ أيضاً سمة جمال تحت العين ، وأنشد ابن الأعرابي :

أم هل صَبَحْتَ بني الديانِ موضحةً شنعاء باقية التلحيظِ والخُبُطِ[64]

وبذلك يكون السجع تاماً في هذا المثال .

ومن ذلك أيضاً ما جاء عند الهمذاني في قوله :

«**وقلت قسماً ، إنَّ فيهم لَدَسَماً**»[65]

وفي هذا المثال تأخر خبر (إنّ) وهو (دسماً) ، وتقدم اسمها ، وهو (فيهم) ، وجاء وضع الجملة هكذا بما يلائم إقامة السجع .

ثالثاً - وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية

ورد في أسجوعات الهمذاني عدة جمل تأخر فيها الفاعل ، وتقدم مفعوله عليه على سبيل الوجوب . ويتقدم المفعول به على فاعله وجوباً في عدة مواضع ، والأصل أن يتقدم الفاعل ، «ويجب الخروج عن الأصل ، إذا كان المفعول ضميراً ، والفاعل ظاهراً»[66] ، وذلك مثل قولك : (ضربني زيد) ، وكقول الراجز :

يَمُرُّ لا يحبِسُهُ حَبّاسُ لا نافذُ الطَّعنِ ولا تَرّاسُ[67]

اتصل الضمير (الهاء) بالفعل (يحبسه) فتقدم على فاعله (حباس) وجوباً ، ويجب أيضاً تقديم المفعول به على فاعله إذا كان الفاعل محصوراً ، فالمحصور يجب تأخيره «فاعلاً كان أو مفعولاً ظاهراً أو ضميراً محصوراً بإنما إجماعاً خوف الإلباس ، وكذا بإلا على الأصح إجراء لها مجرى (إنما) نحو : إنما ضَرَبَ عمراً زيدٌ ، وإنما ضربت زيداً أو إياك ، وما ضَرَبَ عمراً إلا زيداً ، وما ضَرَبَ زيدٌ إلا عمراً ، وما ضَرَبَ زيدٌ إلا أنا ، وما ضَرَبْتُ إلا زيداً ، أو إلاّ إياك»[68] .

وأجاز النحاة[69] تقديم المحصور بـ (إلا) دون المحصور بـ (إنما) سواء كان فاعلاً أو مفعولاً به ، وذلك إذا أمن اللبس فيه .

ويتقدم المفعول به ، وذلك إذا أمن اللبس فيه .

ويتقدم المفعول به على فاعله كذلك على سبيل الوجوب إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به ، وذلك نحو : (باع البضاعةَ أصحابها) ، فلا يقال : (باعَ أصحابُها البضاعةَ) .

والنوع الأخير لم أجد له أمثلة في مقامات الهمذاني .

وقد أسهم هذا النوع من التقديم والتأخير ، وإن كان واجباً في إقامة السجع في جمل كثيرة في المقامات العربية .

1 ـ تقديم المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل على الفاعل وجوباً في سجع المقامات

ذكرت قبل قليل أن الأصل أن يتقدم الفاعل على مفعوله ، وأنه يجب تقديم المفعول به على فاعله والخروج عن الأصل إذا كان المفعول به ضميراً متصلاً بالفعل ، وكان الفاعل ظاهراً ، ومثلت لذلك بقول القائل (ضربني زيدٌ) .

وقد أوجب النحاة اتصال الضمير في كل موضع يأتي فيه ذلك ، ومنعوا العدول عن الاتصال إلى الانفصال إذا أمكن اتصال الضمير .

فكل موضع أمكن أن يؤتى فيه بالضمير المتصل لا يجوز العدول عنه إلى المنفصل ، فلا يقال : (أكرمتُ إياك) إذا أمكن أن يتصل الضمير نحو (أكرمتك) ، فإن لم يكن الإتيان بالمتصل تعين المنفصل ، نحو : (إياك أكرمتُ)[70] .

ويخرج من ذلك ما ذكره ابن مالك بقوله :

وَصِلْ أو افصِلْ هاءَ سَلْنيه ، وما أشبَهَهُ ، في كُنْتُهُ الخُلْفُ انتمى

كذاك ، خلتَنيه ، واتصالاً أختارُ ، غيري اختارَ الانفصالا[71]

فأشار في هذين البيتين المواضع التي يجوز أن يؤتي فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً ، وسيبويه يرى أن الاتصال فيها واجب ، وأن الانفصال مخصوص بالشعر ، وهو بذلك مخالف لظاهر كلام أكثر النحويين[72] .

وقد جاء في الشعر الضمير منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً ، وذلك في قول الشاعر :

بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ إياهُمُ الأرضُ في دهرِ الدهاريرِ[73]

والشاهد فيه : (ضمنت إياهم) ، عدل عن وصل الضمير إلى فصله ،

وذلك خاص بالشعر دون النثر ، والأصل أن يقول : (قد ضمنتهم الأرض) .

أ - تقديم (هاء) الغائب

جاء عند الهمذاني في مقاماته من ذلك قوله :

«**وحُرٍّ قادَهُ الضُّرُّ ، والزمنُ المرُّ**»(74)

فهنا المفعول به المتقدم على الفاعل هو الضمير (الهاء) في (قاده) ، والفاعل (الضر) . وقد أقيم السجع من خلال الإتيان بهذه الجملة ، فوافق (الضر) (المر) في الروي والمجرى ، وما جاء عند الهمذاني من مثل ذلك كثير ، فمنه قوله : «وصدرٍ لا يبرحُهُ القلبُ ، ولا يسكُنُهُ الرعبُ»(75) .

تقدم المفعول به وجوباً على الفاعل ؛ لأنه قد وقع ضميراً متصلاً بالفعل ، ففي الجملة الأولى اتصل المفعول به بالفعل (يبرحه) فتقدم على الفاعل (القلب) ، وفي الجملة الثانية اتصل المفعول به بالفعل (يسكنه) فتقدم على الفاعل (الرعب) وجوباً .

ومن أمثلة ذلك أيضاً قول الهمذاني :

«**وله مِنَ المالِ ما لا يَسَعُهُ الخَزْنُ ، ومِنَ الصامتِ ما لا يَحْصُرُهُ الوزنُ**»(76)

وقد تقدم المفعول به هنا على الفاعل في قوله : «(يسعه الخزن) و(يحصره الوزن)» وقد أقيم السجع بين الجملتين ، وتطابق روي كل من (الخزن) و(الوزن) وهما الفاعلان .

ومنه أيضاً قوله :

«**وإنما عَرَتهُ بَهتةٌ ، وعلته سكتةٌ**»(77)

وفي هذا المثال جملتان أيضاً على تقدم الضمير المتصل وهو مفعول به على الفاعل وجوباً .

فالجملة الأولى (عرته بهتة) ، والثانية (علته سكتة) ، وتقدم في كل منهما

المفعول به وهو (الهاء) على الفاعل (بهتة) في الجملة الأولى ، و(سكتة) في الجملة الثانية .

ومن الأمثلة أيضاً في مقامات الهمذاني ما جاء عنده في قوله :

«**ولي فؤادٌ يخدمه لسانٌ ، وبيانٌ يَرقُمُهُ بنانٌ**»(78)

وفي هذا المثال كذلك جملتان تقدم فيهما المفعول به على الفاعل وجوباً ؛ لكونه ضميراً متصلاً بالفعل ، ففي الجملة الأولى (يخدمه لسانٌ) تقدم المفعول به (الهاء) على الفاعل (لسان) ، وفي الجملة الثانية (يرقمه بنانٌ) تقدم المفعول به (الهاء) أيضاً على الفاعل (بنان) على سبيل الوجوب . واتفق الفاعلان (لسان) و(بنان) في حرف الروي ، فكان بينهما السجع .

ومن ذلك أيضاً عند الهمذاني قوله :

«**ما لكم تَطَيَّرونَ من مطيَّة ركبها أسلافُكُمْ ، وسيركَبُها أخلافُكُمْ ، وتتقذرون سريراً وَطِئَهُ آباؤُكُمْ ، وسيَطَؤُهُ أبناؤُكُمْ**»(79)

وفي هذا المثال أتى الهمذاني بأربع جمل تقدم فيها المفعول به وهو ضمير متصل بالفعل على الفاعل وجوباً رعاية للسجع .

وكانت (الهاء) في كل الجمل هي المفعول به ، وهو ضمير اتصل بكل من (ركبها) و(سيركبها) و(وطئه) و(سيطؤه) ، والفاعل على التوالي (أسلافكم) و(أخلافكم) و(آباؤكم) و(أبناؤكم) .

ومن الأمثلة كذلك على تقديم الضمير (الهاء) على الفاعل لاتصاله بالفعل وكونه مفعولاً به ، ما ورد عند الهمذاني في قوله :

«**وأن تُسهلَ على يَدَيْ مَنْ فَطَرَتْهُ الفطرةُ ، وأطلَعَتْهُ الطُّهرةُ**»(80)

ففي الجملة الأولى (فَطَرَتْهُ الفطرةُ) الهاء متصلة بالفعل ، فقدمت على الفاعل (الفطرة) وجوباً ، والجملة الثانية (أطلَعَتْهُ الطهرةُ) مشابهة في الإعراب لسابقتها .

و(هاء) الغـائب هو الضـمـيـر الأكـثـر وروداً في هذا النوع من التـقـديم والتأخير ، أما ما عداه فقد يأتي بأمثلة قليلة جداً

ب - تقديم (كاف) الخطاب

(الكاف) في هذا النوع من التقديم والتأخير جاء عند الهمذاني بقوله :

«**أنسانيكَ طولُ العهدِ ، واتصالُ البعد**»[81]

(الكاف) هنا الضمير المتصل وهو في محل نصب مفعول به مقدم وجوباً والفاعل المؤخر (طول) .

ج - تقديم (نا) الفاعلين

اتصل ضمير الجمع (نا) في أمثلة قليلة منها ما ورد عند الهمذاني بقوله :

«**ضَمَّنا طريق ، وأنتَ لي رفيقٌ**»[82]

اتصل ضمير الجمع (نا) بالفعل (ضم) وتقدم على الفاعل (طريق) ، وقد أقيم السجع بوضع هذه الجملة كما هي .

ومثل ذلك قول الهمذاني :

«**وجعل ينظرُ فتقتلنا ألحاظُهُ ، وينطقُ فتفتنُنا ألفاظُهُ**»[83]

هنا اتصل الضمير (نا) بالفعل في الجملتين ، ففي الأولى (تقتلنا ألحاظه) تأخر الفاعل (ألحاظه) ، وتقدم المفعول به الضمير (نا) المتصل بالفعل (تقتلنا) ، وإعراب الجملة الثانية (تفتننا ألفاظه) ، مطابق لإعراب الأولى .

د - تقديم (ياء) المتكلم

أتى الضمير (الياء) للمتكلم في أمثلة قليلة من هذا النوع ، قال الهمذاني :

«**فحفزني الليلُ ، وسَرَتْ بي الخيلُ**»[84]

فالياء في (حفزني) ضمير متصل بالفعل في محل نصب مفعول به

مقدم ، والفاعل المؤخر (الليل) ، وفي الجملة الثانية تعدى الفعل (سَرَت) إلى المفعول به بحرف الجر (بي) ، وفاعله (الخيل) .

ومثله أيضاً قوله :

«ولقد اخترْتُم يا سادة ، ودلَّتني عليكم السَّعادة»[85] .

والياء هنا في الفعل (دلتني) ضمير متصل في محل نصب مفعول به مقدم على الفاعل (السعادة) وجوباً ، وفي ذلك التقديم والتأخير إقامة للسجع في هذا المثال .

2- تقديم المفعول به على الفاعل المحصور وجوباً في سجع المقامات

يجب تأخير المحصور فاعلاً كان أو مفعولاً ، ظاهراً أو ضميراً ، محصوراً (بإنّما) إجماعاً خوف الإلباس[86] ، ومثل ذلك بـ (إلا) على الأصح إجراءً لها مجرى (إنما)[87] . فالحصر على هذا الأساس يكون إما بـ (إنما) أو بـ (إلا) شرط أن تكون في جملة منفية .

ويلاحظ في مقامات الهمذاني كثرة الحصر بـ (إلا) في الجمل المنفية ، وندرة الحصر بـ (إنما) . والأمثلة على ذلك قول الهمذاني :

«قد غَيَّرَكَ عليَّ الزمانُ ، وما أنسانيكَ إلا الشيطانُ»[88]

تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً في قوله (ما أنسانيكَ إلا الشيطانُ) والمفعول به (الياء) و(الكاف) بعده مفعول به ثان ، أي : الشيطانُ أنساهُ صاحبَهُ ، وقد وقع الفاعل هنا وهو (الشيطان) محصوراً فوجب تقديم المفعول به عليه .

وذلك مثل إعراب قوله تعالى : ﴿**وما أنسانيه إلا الشيطان**﴾[89] .

فـ (ما) نافية ، و(أنسانيه) فعل ماضٍ ، و(النون) للوقاية ، و(الياء) مفعول به أول ، والهاء مفعول بهَ ثان ، و(إلا) أداة حصر ، و(الشيطان) فاعل (أنسانيه)[90] ، وتقديره : وما أنساني ذكرَهُ إلا الشيطانُ ، ذلك لأن تتمة الآية (أن أذكرَه) في موضع نصب على البدل من (الهاء) في (أنسانيه)[91] ، وهو بدل اشتمال[92] .

والفاعل في الآية وجب تأخيره لأنه محصور بـ (إلا) في جملة منفية . ومن أمثلة الهمذاني كذلك قوله :

«ما يجمعُنا إلا بلدُ الغُربة ، ولا ينظِمُنا إلا رَحِمُ القُربَة»[93]

هنا تأخر الفاعل في جملتين ، ففي الأولى تأخر (بلد) ، وفي الثانية تأخر (رحم) ، ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قول الهمذاني :

«والذَّهَبُ ، أيسرُ ما يَهَبُ ، والألْفُ ، لا يَعُمُّهُ إلا الخُلْف»[94] .

هنا تأخر (الخلف) ، وتقدم المفعول به وهو الضمير في (يعمه) .

خاتمــة

لقد انتهيت بفضل الله من جميع النقاط الخاصة بموضوع هذا البحث ، وصياغتها على النحو الذي تقدم . فتكلمت عن وجوب التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، وبينت فيه مواضع تقديم الخبر على المبتدأ وجوباً في سجع المقامات ، ثم أتيت بوجوب التقديم والتأخير في جمل دخلت عليها النواسخ ، ووضحت فيه مواضع تقديم خبر (كان) وخبر (إنَّ) على اسميهما وجوباً ، وذلك في سجع المقامات ، ثم تكلمت عن وجوب التقديم والتأخير في الجمل الفعلية ، وأشرت فيه إلى بعض مواضع تقديم المفعول به على الفاعل وجوباً في سجع المقامات ، وقد خرجت من ذلك إلى النتائج الآتية :

1 ـ التقديم والتأخير الجائز في سجع المقامات هو فن من فنون أصحابها ؛ لأن ذلك ليس بضرورة لغوية ، بل أتوا به طوعاً ، فقدموا وأخروا ، وكان يمكنهم ألا يفعلوا ذلك .

2 ـ التقديم والتأخير في المقامات لم يكن إلا على نسق النحو وقواعده ، فلم يخرج شيء خاص ولم يتميز عن غيره .

3 ـ التقديم والتأخير سواء أكان واجباً أم جائزاً ، هو من أسرار جمال اللغة وحسنها ، ومن ثم ، فهو محل للإبداع اللغوي .

4 ـ ارتباط المعنى بالتقديم والتأخير ، وهو جانب نحوي ، يدعو إلى إعادة النظر في العلاقات الكائنة بين علوم العربية ، ولا سيما علاقة النحو بالدلالة ، أو بعلوم البلاغة العربية .

5 ـ النصوص الأدبية المراعية لما يكون من تشابه في حروف الروي بين جملة وأختها ، كالقوافي في الشعر ، والسجع في النثر ، يتجلى فيها تعدد صور التركيب النحوي بما يخرج عن البنية الأصلية للجملة العربية .

الهوامش والمراجع

(1) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن : **جمهرة اللغة** ، تحقيق : رمزي منير بعلبكي : بيروت : دار العلم للملايين ، ط1 ، 1988م ، ج1 ، ص474 .

(2) الحميري ، نشوان بن سعيد : **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم** ، تحقيق : حسين ابن عبدالله العمري وآخرين ، دمشق : دار الفكر المعاصر ، ط1 ، 1420هـ ، 1999م ، ج5 ، ص2986 .

(3) عاصي ، ميشال ، ويعقوب ، إميل بديع : **المعجم المفصل في اللغة والأدب** ، بيروت : دار العلم للملايين ، ط1 ، 1987م ، ج2 ، ص710 .

(4) أبدع السجع ما أمتع السمع ، غازي مختار طليمات ، جريدة البيان ، دبي ، 5 أغسطس 2002م .

(5) البستاني ، بطرس : **محيط المحيط** ، بيروت : مكتبة لبنان ، 1993م ، ص764 .

(6) الطبطبائي ، عبدالمحسن أحمد : **أثر السجع في تركيب الجملة العربية (رسالة دكتوراه)** ، جامعة القاهرة : كلية دار **العلوم** ، 29 فبراير 2004م ، ص18 .

(7) الهمذاني ، أبي الفضل أحمد بن الحسين بديع الزمان ، **شرح مقامات بديع الزمان الهمذاني** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط2 ، ص373 .

(8) هذا لا يعني عدم وجود أغراض أخرى للتقديم والتأخير ، بلاغية أو دلالية ، وما إلى ذلك ، وهذا يحتاج إلى دراسة مستقلة ، لكني هنا أتكلم عن التقديم والتأخير من حيث التركيب النحوي الخاص ، والتي تفرضه اللغة .

(9) أقول ذلك ؛ لأن الكاتب يستطيع ألا يأتي بأي جملة يكون فيها التقديم والتأخير واجباً في اللغة ، فهو مخير في وضع جمله ، ولا يفرض عليه شيء فرضاً .

(10) شرح مقامات بديع الزمان ، ص168 .

(11) الجرجاني ، عبدالقاهر ، **دلائل الإعجاز** ، تعليق : محمد رشيد رضا ، بيروت : دار المعرفة ، ط1 ، 1994م ، ص85 .

(12) اثر السجع في تركيب الجملة ، ص21 .

(13) ضيف ، شوقي : **المقامة** ، القاهرة : دار المعارف ، ط5 ، ص8 .

(14) هلال ، محمد غنيمي : **النقد الأدبي الحديث** ، القاهرة : دار نهضة مصر ، 1996م ، ص496 .

(15) ابن عقيل ، **شرح ألفية ابن مالك** : تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، القاهرة : دار التراث ، ط20 ، 1980م ، ج1 ، ص240 ، الأستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن : **شرح كافية ابن الحاجب** ، تحقيق : إميل بديع يعقوب ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1998م ، ج1 ، ص230 .

(16) السيوطي ، جلال الدين عبدالرحمن أبو بكر : **همع الهوامع** ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1418هـ/ 1998م ، ج1 ، ص332 .

(17) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص239 .

(18) سورة القيامة : الآية 22 .

(19) سورة القيامة : الآية 24 .

(20) شرح كافية ابن الحاجب ، ج1 ، ص232 ، سيبويه ، عمرو بن عثمان بن قنبر ، **الكتاب** ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، بيروت : دار الجيل ، ط1 ، ج1 ، ص418 .

(21) سورة يس : الآية 41 .

(22) همع الهوامع ، ج1 ، ص332 .

(23) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، **الخصائص** ، تحقيق : محمد علي النجار ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط3 ، 1986م ، ج1 ، ص317 .

(24) الخصائص ، ص 317 .

(25) شرح مقامات بديع الزمان ، ص79 .

(26) شرح مقامات بديع الزمان ، ص67 .

(27) البيت غر معروف قائله ، انظر : السيوطي ، **شرح شواهد المغني** ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ج2 ، ص863 ، وهمع الهوامع ، ج1 ، ص328 ، وابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن أحمد الأنصاري : «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» ، تحقيق وشرح : عبداللطيف محمد الخطيب ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، **السلسلة التراثية** رقم (21) ، ط1 ، 1421هـ/ 2000م ، ج2 ، ص471 ، والعيني ، بدرالدين محمود بن أحمد ، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية** ، مطبوع مع خزانة الأدب ، بيروت : دار صادر ، ج1 ، ص546 ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص221 .

(28) البيت غير معروف قائله أيضاً ، انظر : شرح شواهد المغني ، ج2 ، ص864 ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص222 .

(29) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص221 .

(30) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص222 ، شرح شواهد المغني ، ج2 ، ص864 .

(31) شرح ألفية ابن مالك ، ص80 .

(32) شرح مقامات بديع الزمان ، ص85 .

(33) انظر : التعليق رقم (30) .

(34) سورة النساء : الآية 75 .

(35) الصميري ، أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق ، **التبصرة والتذكرة** ، تحقيق : فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، مركز البحث العلمي والتراث الإسلامي ، مكة المكرمة : كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، ط1 ، 1402هـ/ 1982م ، ج1 ، ص178 .

(36) شرح مقامات بديع الزمان ، ص114 .

(37) شرح مقامات بديع الزمان ، ص138 .

(38) شرح مقامات بديع الزمان ، ص225 .

(39) - شرح مقامات بديع الزمان ، ص420 .

(40) الأول كان تقديم الخبر على المبتدأ الذي يكون نكرة محضة .

(41) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص240 .

(42) شرح ألفية ابن مالك ، ص 240 .

(43) شرح كافية ابن الحاجب ، ج1 ، ص234 .

(44) شرح مقامات بديع الزمان ، ص58 ، والسفار : حديدة توضع عند أنف البعير ليقاد منه ، وقيل : حبل يشد طرفه على خطام البعير فيدار عليه ، ويجعل بقيته زماماً .

(45) شرح مقامات بديع الزمان ، ص388 .

(46) هو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن سليمان ابو علي الفارسي النحوي (ت377) ببغداد . انظر : القفطي ، علي بن يوسف ، **إنباه الرواة على أنباه النحاة** ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة : دار الفكر العربي ، ط1 ، 1986م ، ج1 ، ص308-310 .

(47) هو أحمد ، وقيل محمد بن الحسن بن العباس بن الفرج بن شقير البغدادي ، ت317 هـ ، انظر : إنباه الرواة على أنباه النحاة ، ج1 ، ص69 ، 70و ج3 ، ص151 .

(48) انظر : شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص262 .

(49) لهذه الأفعال تفصيل كبير وتوضيح لعدة مسائل ، انظر : ابن عقيل ، ج1 ، ص 263وما بعد ، وانظر : سيبويه ج1 ، ص 45وما بعده .

(50) شرح مقامات بديع الزمان ، ص70 ، والمعنى : أنه معدم لا مال عنده .

(51) شرح مقامات بديع الزمان ، ص132 .

(52) شرح مقامات بديع الزمان ، ص66 .

(53) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص345 .

(54) الكتاب ، ج2 ، ص374 .

(55) هذا عجز أرجوزة لرؤبة ، وصدره : «تقولُ بنتي قد أنى أناكا» انظر : ابن العجاج ، رؤبة ، **ديوان رؤبة** ، تحقيق : وليم بن الورد ، أبو العباس محمد بن يزيد ، **المقتضب** ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، القاهرة ، 1415هـ 1994م ، ج3 ، ص71 ، **همع الهوامع** ، ج1 ، ص422 .

(56) البيت لعمران بن حطان الخارجي ، انظر : ابن عقيل ، ج1 ، ص346 ، والمبرد ، ج3 ، ص72 ، والعيني ، ج2 ، ص229 .

(57) الكتاب ، ج2 ، . ص375 ، 364 .

(58) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص345 .

(59) شرح مقامات بديع الزمان ، ص170 ، والجدث : القبر .

(60) شرح مقامات بديع الزمان ، ص168 .

(61) شرح مقامات بديع الزمان ، ص90 .

(62) سورة الشرح : الآية 5 .

(63) الدرويش ، محيي الدين ، **إعراب القرآن الكريم وبيانه** ، سورية : دار اليمامة ودار ابن كثير ، ط6 ، 1419هـ/ 1999م ، ج8 ، ص349 .

(64) البيت لوعلة الجرمي ، ويأتي برواية (التلحيم) مكان (التلحيظ) ، انظر : ابن منظور ، جمال الدين أبو الفضل ، **لسان العرب** ، تحقيق : أمين محمد عبدالوهاب ، دار إحياء التراث العربي ، ط2 ، 1417هـ/ 1997م ، ج12 ، ص 249(لحظ) ، وج4 ، ص 17(خبط) ، والخبط : جمع خباط ، وهي سمة في الفخذ أو في الوجه لبني سعد .

(65) شرح مقامات بديع الزمان ، ص77 .

(66) همع الهوامع ، ج1 ، ص516 .

(67) البيت لأبي النجم العجلي يصف المنجنيق ، انظر : المبرد ، **الكامل في اللغة والأدب** ، تحقيق : عبدالحميد هنداوي ، بيروت : دار الكتب العلمية ، ط1 ، 1999م ، ج2 ، ص419 .

(68) همع الهوامع ، ج1 ، ص516 .

(69) ذلك هو الكسائي ، انظر : السابق .

(70) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص99 ، 100 .

(71) شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص102 ، 103 ، وقوله : الخلف انتمى ، أي أن هناك خلافاً بين العلماء ، وكل قول فيه معروف صاحبه .

(72) شرح ألفية بن مالك ، ج1 ، ص103 .

(73) البيت للفرزدق من قصيدة يمدح فيها يزيد بن عبدالملك ، انظر : الفرزدق : **ديوان الفرزدق** ، شرح وضبط : عمر فاروق الطباع ، بيروت : دار الأرقم ، ط1 ، 1997م ، ج1 ، ص214 ، شرح ألفية ابن مالك ، ج1 ، ص101 ، شرح كافية ابن الحاجب ، ج3 ، ص36 ، والبغدادي ، عبدالقادر بن عمر ، **خزانة الأدب** ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، القاهرة : مكتبة الخانجي بمصر ، ج5 ، 288 ، الأنباري ، أبو البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين** ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، بيروت : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، 1414هـ/ 1999م ، ج2 ، ص698 .

(74) شرح مقامات بديع الزمان ، ص32 .

(75) شرح مقامات بديع الزمان ، ص37 .

(76) شرح مقامات بديع الزمان ، ص129 .

(77) شرح مقامات بديع الزمان ، ص114 .
(78) شرح مقامات بديع الزمان ، ص79 .
(79) شرح مقامات بديع الزمان ، ص67 .
(80) شرح مقامات بديع الزمان ، ص54 .
(81) شرح مقامات بديع الزمان ، ص70 .
(82) شرح مقامات بديع الزمان ، ص446 .
(83) شرح مقامات بديع الزمان ، ص41 .
(84) شرح مقامات بديع الزمان ، ص53 .
(85) شرح مقامات بديع الزمان ، ص77 .
(86) همع الهوامع ، ج1 ، ص516 .
(87) همع الهوامع ، ج1 ، ص 516 .
(88) شرح مقامات بديع الزمان ، ص446 ، 447 .
(89) سورة الكهف : الآية 63 .
(90) انظر : اعراب القرآن الكريم ، ج4 ، ص517 .
(91) الأنباري : **البيان في غريب إعراب القرآن** ، تحقيق : طه عبدالحميد طه ، مراجعة : مصطفى السقا ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1400هـ/ 1980م ، ج2 ، ص113 .
(92) القيسي ، مكي بن أبي طالب : **مشكل إعراب القرآن** ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، بيروت : مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1405هـ/ 1984م ، ج2 ، ص45 .
(93) شرح مقامات بديع الزمان ، ص230 ، والقربة : الاقتراب في المسكن .
(94) شرح مقامات بديع الزمان ، ص399 ، والألف : الحائط ، والخلف : الفأس العظيمة .

* * *